

## اقتصاد

## هيئة المنافسة: ٢٠١٥ بداية تطبيق قانون المنافسة بشكل جدي وحازم

وعلى محمود سليمان

وأوضح المدير العام لهيئة المنافسة ومنع الاحتكار الدكتور أنور علي أنه من أهم التعديلات التي رفعت ضمن قانون المنافسة الجديد أن يتم تعيين كل عضو في مجلس المنافسة من خلال مرسوم رئاسي، بهدف تحصين أعضاء المجلس ليعملوا في جو من الشفافية والنزاهة، بحيث لا يمكن عزل أي عضو إلا من خلال مرسوم، إضافة إلى تعيين المدير العام لهيئة من خلال مرسوم. كلام علي جاء خلال الندوة التي أقيمتها هيئة المنافسة ومنع الاحتكار بعنوان «دور ثقافة المنافسة في دعم الاقتصاد الوطني»، في مقر الهيئة، وذلك بهدف نشر ثقافة المنافسة، ما ينطوي عليه انتشار هذه الثقافة من إيجابيات عديدة حيث إنها تؤثر بشكل كبير في الاقتصاد السوري، حيث أفاد مدير عام الهيئة بأن القانون الجديد يعد من أهم إيجابيات التنمية الاقتصادية بهدف الحد من الفساد والبطالة وزيادة الإنتاج والإبداع، ما يساهم بتأمين دخول منتجات وعملية جديدة في الإنتاج، وبالتالي إمكانية إنتاج السلع بأقل تكلفة ممكنة، ما يساهم في تحسين الوضع الاقتصادي من خلال الشفافية والحيادية والاستقلالية التي تؤمن حرية الدخول والخروج من الأسواق

## محمد راكان مصطفى

بدأ الحديث عن إنشاء محاكم تأمينية يأخذ طابعاً عملياً على الأرض، وبدأت المقترحات والمطالبات ترد إلى الجهات المعنية بالأمر. هيئة الإشراف على التأمين على اعتبارها معنية بشكل مباشر بالموضوع اقترحت أن تقتصر المحاكم التأمينية المزمع إنشاؤها على مرحلتين فقط، بداية واستثنائياً، بشرط أن تعتبر الأحكام الصادرة من الاستئناف أحكاماً قطعية غير قابلة للطعن، وذلك للحد من طول وقت المحاكمات في القضايا التأمينية التي قد لا تقل عن سنتين في العادة، انطلاقاً من محكمة البداية إلى الاستئناف وصولاً إلى النقض، الأمر الذي يؤدي إلى استغلال بعض شركات التأمين لطول فترة المحاكمة من أجل مساومة المؤمن عليهم للقبول بتعويضات جزئية لصالحية، يقبل بها بعضهم اختصاراً للجدل والوقت الذي تستغرقه المحاكمات التأمينية.

من جهة أخرى، كشف مصدر مسؤول في الإشراف على التأمين لـ«الوطن» أن أكثر قطاعات التأمين تعرضاً للاحتيال، هو تأمين السيارات والتأمين الصحي، مشيراً إلى أن الاحتيال في تأمين السيارات يتركز في مجال الحوادث من حيث ادعاء الحوادث وهمية، أو استبدال المركبات الداخلة في الحادث بمركبات أخرى موهن عليها، أو المبالغة في الأضرار وغير ذلك، في

حين أن الاحتيال في التأمين الطبي يتم من خلال الاستخدام السيئ للطاقة التأمينية، وتضخيم فاتورة العلاج والأدوية، وادعاء معالجات لم تتم أصلاً. وتوخياً للعدالة في العرض نستعرض أبرز حالات الاحتيال التي يتعرض لها المؤمن عليهم. بداية من قضايا حوادث السيارات مع الإشارة إلى أن التأمين الشامل في حوادث السيارات يكفل التعويض في حالة الوفاة لكل من في السيارة باستثناء السائق ومالك السيارة بمبلغ قدره ٧٥٠ ألف ليرة سورية، إلا أن بعض شركات التأمين في أحيان أخرى تحاول لتجاوز المساومة المؤمن عليه للقبول بمبلغ ٣٠٠ أو ٤٠٠ ألف ليرة سورية مستغلة طول فترة المحاكمات لقضايا التأمين. وفي أحيان أخرى تحاول بعض الشركات المساومة المؤمن عليه لصالحية مستغلة بعض الحالات وخاصة كان يكون المتوفي طفلاً رضيعاً مدعيه أنه لا يستحق كامل مبلغ التأمين، مع أنه وفقاً للقانون يعتبر الطفل مواطناً سورياً له حقوقه من اللحظة الأولى لتسجيله ما يجعله يستحق كامل مبلغ التعويض المحدد في عقد التأمين الإلزامي. ومن الحالات التي يمكن تناولها موضوع تعويض الصناعات والتجار لمنشأتهم نتيجة للحوادث الناجمة عن الظروف الحالية، حيث إنه في العام الأول للزامه كانت شركات التأمين تؤمن للشركات والمعامل تأميناً ضد أعمال الاضطراب والشغب، وحين يراجع المؤمن الشركات للحصول على



## هكذا تحتال بعض شركات التأمين على الزبائن ..

## الإشراف على التأمين تقترح: اختصار وقت المحاكم التأمينية كي لا تستغل الشركات زبائنها



مبلغ التأمين يفاجأ برد الشركات أن بنود العقود التأمينية الموقعة بينه وبين الشركات لا تغطي أعمال العنف السياسي والإرهاب، وحرصاً من الهيئة على حل هذه الإشكالية تم التعميم على شركات التأمين كلها بوجوب اقتصار التأمين على أعمال العنف السياسي والإرهاب للحوادث الناتجة عن الظروف التي يمر بها القطر، أو وجوب أن تقوم الشركات بإيضاح التغطيات والاستثناءات في بنود العقد التأميني بشكل مفصل للمؤمن عليه. وكما رأينا فإن أحد أهم الأسباب التي تؤدي إلى إشكالات بين المواطن وشركات التأمين، وأحد الأسباب التي تساعد بعض الشركات للقيام بعملية احتيالية على المؤمن عليه هو عدم معرفة المواطن طريقة دراسة البنود العقدية للعقد الموقعة بينه وبين شركات التأمين بسبب جهله بعض الأحيان أو بسبب عدم الإفصاح والشرح الواضح لبنود العقود من قبل الشركة أو من قبل الوكيل التأميني في أحيان أخرى، ما يجعل من الأهمية بمكان إيجاد آلية لنشر الوعي التأميني من خلال نشر الثقافة التأمينية من قبل الجهات المختصة، بحيث يتم شرح أهم نقاط وخطوات يجب على المواطن اتباعها عند قيامه بإجراء تأمين لدى أحد الشركات وما الاستفسارات التي يجب عليه التساؤل عنها عند توقيع عقد مع الشركات التأمينية بهدف حفظ حقه وحمايته من التعرض لاحتياح بعض شركات التأمين.

## «مؤسسات البيع الحكومية» تتعرض لانتقادات «جمعية المستهلك»

## اقتراح بأن تبيع بلا أرباح خلال شهر رمضان

## عبد الهادي شباط

شنت جمعية حماية المستهلك بدمشق وريفها على لسان رئيس مجلس إدارتها عدنان داخني هجوماً لادعاً على أداء مؤسسات التدخل الإيجابي وبورها الضعيف وأنها لا بد أن تطور أداءها وتلعب دوراً وتدخل إيجابياً يخدم مصلحة المستهلك.

وفي تصريح لـ«الوطن»، طالب داخني مؤسسات التدخل الإيجابي أن تشكل حضوراً استثنائياً خلال شهر رمضان القادم نظراً لحالة الغلاء الذي تشهده معظم المواد والسلع وانخفاض القدرة الشرائية لدى شريحة واسعة من المواطنين وذهب داخني أكثر من ذلك حيث طالب هذه المؤسسات وبعيداً عن تصريحاتها وأحاديثها عن منجزاتها والتي أصبحت أقرب إلى التعتير وهي على الأرض بعيدة عن هموم المواطن ومعاناته اليومية في تأمين احتياجاته وخاصة الأساسية والغذائية حتى إنه أصبح ينطق عليها القول إنا نسمع جعجة ولا نرى طحناً وأن المطلوب هو أن يشعر المواطن بالبور الذي تقوم به هذه المؤسسات ويستظدر قائلاً: وماذا يمنع قيام مؤسسات التدخل الإيجابي من البيع خلال شهر رمضان من دون أرباح وبأسعار الجملة وهو يتيح لها منع حالات الاحتكار والتجشع

في رفع الأسعار الذي عادة ما يستغله الكثير من التجار خلال هذا الشهر لتحصيل أكبر قدر ممكن من الأرباح إضافة إلى أن مثل هذا الإجراء من شأنه زيادة مبيعات هذه المؤسسات على مدار العام من خلال زيادة حضور المواطنين إلى الصالات ومنافذ البيع العائدة لها والتعرف على منتجاتها وأسعارها كما أنه يقلل من حالة الهذر التي تحدث عبر إتلاف أجزاء من المواد خاصة الخضار عند عدم القدرة على تصريفها ويرى داخني هذا الأمر سيعدو حكماً بالنفع على المؤسسات

وخاصة أن لديها فرصة المنافسة في مجال الأسعار لأنه تبين من خلال استطلاع للأسواق بأن أرباح التجار لا تقل عن ٢٥٪ لتكفي هذه المؤسسات دخاها ما لا تكفي هذه المؤسسات بنسبة أرباح لا تتجاوز ١٠-١٥٪ على مدار أشهر السنة.



بين مختلف هذه الجهات لتأمين سلة متكاملة للمواد الغذائية الأساسية للمواطن وبأسعار منخفضة بعيداً عن تذبذب أسعار الصرف، وإيجاد خريطة طريق لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لتدليل المعوقات التي تعترض عمل وأداء مؤسسات التدخل الإيجابي كونها تشكل أذرع الحكومة لحماية المستهلك في الأسواق وخاصة في الظروف الحالية وأن هذه المؤسسات تركز حالياً على تأمين السلع الأساسية للمواطنين وخاصة المواد الغذائية

## «المالية» تفكر بالفوترة

## الدبس: الظروف غير مناسبة والقلاع: قابلة للتطبيق بأي ظرف!

## محمد راكان مصطفى

علمت «الوطن» من مصدر مسؤول في وزارة المالية أن اجتماعاً سيعقد اليوم في وزارة المالية لمناقشة مشروع قانون الفوترة المعد من المالية، ويتم الاجتماع بحضور ممثلين عن وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ومديرية الجمارك وممثلين عن الفعاليات الاقتصادية من اتحادات وغرف. وحسب المعلومات التي حصلت عليها «الوطن»، فإن الاجتماع المذكور سيناقش الجوانب المتعلقة بعمل الجهات التي لها علاقة بالعمل التجاري وآليات تنظيم الفواتير من التجار سواء كانوا مستوردين أو تجار الجملة والمفرق وغيرهم. وتؤكد المعلومات أن وزارة المالية تركز أثناء إعدادها للمشروع القانون على التشاورية مع الجهات المعنية بعد أن أنجزت الرؤية الخاصة بالعمل المالي المتعلقة بتنظيم الفواتير وآلية تكليف وترويج ثقافة الفوترة كجانب مهم في تحقيق واردات جيدة لخزينة الدولة مع العلم أن الوزارة طرحت منذ بداية العام الجاري شعار ٢٠١٥ عام زيادة الإيرادات الضريبية عبر تصويب مسار بعض الضرائب التي تصفها الإدارة الضريبية بأنها مشوهة. ويعد الاجتماع المزمع انعقاد اليوم هو

الأول منذ تشكيل اللجنة المكلفة إعداد النص التشريعي للفوترة، ويشار إلى أن هذه اللجنة شكلت باهتمام من وزير المالية الذي أكد في أكثر من مرة أن إصلاح النظام الضريبي هو عمل متكامل يشمل تطوير وتحديث جملة من القوانين المعمول بها حالياً، ويعد تطبيق نظام الفوترة أحد الحلقات الهادفة في مسالة إعادة صياغة النظام الضريبي بهدف تحقيق العدالة وتخديم متطلبات المرحلة الراهنة والمستقبلية. من جهته رئيس غرفة تجارة دمشق غسان القلاع في اتصال هاتفي بين أن الفوترة قابلة للتطبيق في أي ظرف شرط أن تتوفر الظروف المناسبة لتطبيقها انطلاقاً من إعداد فاتورة نظامية للمستوردة وإصدار بيانات جمركية صحية حتى يتننى للجهات الوصائية القيام بعملها بطريقة صحيحة. وعن تأثير الفوترة على ارتفاع الأسعار أوضح القلاع أنه لا يمكن الوقوف على تأثير الفوترة إلا بعد تطبيقها فعلياً ودراسة انعكاساتها على أسعار المواد في الأسواق. من جهة أخرى رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها سامر الدبس في اتصال مع «الوطن» أكد عدم توجيه دعوة للفرقة لحضور الاجتماع المقرر انعقاد اليوم وحسب الدراسة أن الظروف الحالية غير مناسبة لتطبيق الفوترة وأنه سيكون لتطبيقها تأثير في ارتفاع أسعار المواد.

## العلي لـ«الوطن»: لن نرفض ولو كيلو غراماً واحداً من القمح

## مؤسسة الحبوب تحصل على ١٠ مليارات ليرة وستدفع للفلاحين خلال ٤٨ ساعة

## عبد الهادي شباط

كشف مدير عام مؤسسة تجارة وتصنيع الحبوب موسى نواف العلي لـ«الوطن» أن عمليات استجرار الموسم بدأت في منطقة تلخك في محافظة حمص بمعدل بين ٧٠ إلى ٨٠ طناً يومياً. كما بين العلي أن الدفعة الأولى من ثمن المحصول للعام الحالي بقيمة ١٠ مليارات ليرة ستدخل خلال الأسبوع الحالي في حساب المؤسسة وهذا يتيح تسليم المزارعين ثمن محصولهم خلال ٤٨ ساعة من تسليمه مع بداية الأسبوع القادم وحول عمليات التجميع للحبوب وأنها على التصدير أفاد أن السور للدرجة الأولى في عملية التجميع هو ٦١ ليرة و ٦٠ ليرة للدرجة الثانية و ٥٩ للدرجة الثالثة في حين يتم احتساب قيمة الدرجة الرابعة وفق مواصفات الحبوب المسلمة وتقدير ومعايير لجان الاستلام وأكد العلي أنه لن يتم رفض استلام أي كمية من القلابة مهما كانت مواصفاتها كما أضاف العلي أنه تم اتخاذ جميع الإجراءات والتدابير التي تمكن من استلام كامل المحصول وفق انسيابية وسهولة في عمليات التوريد وتم تأمين كل الاحتياجات الخاصة لذلك من أكياس الخيش والشوار والرقائق

محصول القمح من المزارعين وتأمين عملية نقله وتخزينه وفق أفضل الشروط والمواصفات المطلوبة، حيث طالب مؤسسة تجارة وتصنيع الحبوب بضرورة تنفيذ قرارات اللجنة المركزية والمتعلقة بتسويق الحبوب والعمل على توفير جميع المستلزمات والاحتياجات اللازمة لاستجرار وتسويق الحبوب من المناطق الشمالية الشرقية إلى المناطق الجنوبية ومراكز التخزين المحددة في مناطق المحافظات الأمانة وتقديم أفضل الخدمات للفلاحين إضافة إلى ضرورة الارتقاء بالعمل بما ينسجم مع مصلحة المواطن ويضمن استمرار توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين وخاصة مادة الخبز ومستلزمات إنتاجها. وفي الشركة العامة لصوامع الحبوب طالب صفيحة باتخاذ كل التدابير والإجراءات اللازمة والمتعلقة بتخزين محصول الحبوب من القمح والشعير الصبابة والتأهيل بنحو ٧٠٠ مليون ليرة. هذا وشدد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك حسان صفيحة خلال جولة قام بها أمس على المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب والشركة العامة للصوامع على استجرار كامل

## واغل الدغلي

حققت الشركة العامة للصوامع إيرادات نحو ٧٨ مليون ليرة سورية خلال الربع الأول من العام الجاري، منها ٦٢ مليون ليرة أجور التخزين في الصوامع. وبحسب تقرير تتبع الخطة السنوية للشركة الذي اطلعت عليه «الوطن» للاحظ انخفاضاً في الإيرادات على أساس سنوي، حيث كانت الإيرادات في الربع الأول من العام الماضي ١٣٥ مليون ليرة. وفي مجال الخطة الإنتاجية فقد بلغ تساهل الخزن ١,٣٢٠ مليون طن من الحبوب من أصل ٢,٤٢٥ مليون طن مخطط لها وبنسبة تنفيذ ٥٤٪ وبلغت نسبة تنفيذ الإدخالات والإخراجات في الصوامع ٢٥ ٪ ويعود سبب تدني عمليات الإدخال والإخراج والعمليات الإنتاجية الأخرى إلى وجود عدد من الصوامع في المناطق الساخنة ما أدى إلى توقف كامل

## تدني في خطط «الصوامع» وإيراداتها وهدر للطاقة الإنتاجية بسبب الظروف!

للأعمال الإنتاجية في هذه الصوامع وبلغ عدد العاملين في الشركة في نهاية الربع الأول ١٢٢٦ عاملاً بين دائم ومؤقت وموسمي. وفيما يتعلق بالمشايخ الاستثمارية والاعتماد المخصص لها والإنفاق عليها ونسب التنفيذ فتم رصد مبلغ ١,٠٤٠ مليار ليرة للمشايخ الاستثمارية خلال العام ٢٠١٥ منها ٢٧٠ مليون ليرة للاستبدال والتجديد خصص منه ٢٢٠ مليون ليرة لشرع استبدال أنظمة التهوية والغرابيل لصومعة عدرا وهناك تواصل مع شركة روسية لتنفيذ هذا المشروع، ورصد مبلغ ٣٥٤ مليون ليرة لإقامة صوامع الحبوب و٢٢٥ مليوناً لتوسيع الصوامع القائمة ولم يتم خلال الربع الأول إنفاق أي مبلغ على هذه المشاريع. وأظهر التقرير أهم الصعوبات التي تواجهها الشركة والمتعلقة في خروج عدد من الصوامع من الخدمة بسبب الأوضاع الأمنية ما سبب ضعف الحركة الإنتاجية وهدر الطاقة لصيانة وإصلاح السيارات.